Distr.
GENERAL

S/RES/1195 (1998)
15 September 1998



مجلس الأمن

القرار ١١٩٥ (١٩٩٨)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٣٩٢٥
المعقودة في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد قراره ٦٩٦ (١٩٩١) المؤرخ ٣٠ أيار/ مايو ١٩٩١ وجميع قراراته اللاحقة ذات الصلة،

وإذ يعيد أيضا تأكيد التزامه القوي بالحفاظ على وحدة أنغولا وسيادتها وسلامتها الإقليمية،

وإذ يحيط علما برسالة رئيس جمهورية أنغولا إلى الأمين العام المؤرخة ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ (S/1998/847)،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ (S/1998/838)،

١ - يؤكد أن السبب الرئيسي للأزمة في أنغولا ولحالة الجمود الراهنة في عملية السلام هو عدم امتثال قيادة الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) لالتزاماتها بموجب "اتفاقات السلام" (S/22609، المرفق)، وبروتوكول لوساكا (S/1994/1441، المرفق)، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ويطالب بأن يمتثل يونيتا على الفور ودون شروط لالتزاماته، وبخاصة تجريد قواته من السلاح بشكل تام، والتعاون الكامل في بسط الإدارة الحكومية بشكل فوري ودونما شروط في جميع أنحاء الإقليم الوطني؛

٢ - يطالب يونيتا بالانسحاب الفوري من الأراضي التي احتلتها عن طريق أعمال عسكرية؛

٣ - يكرر تأكيد تأييده التام لتنفيذ بروتوكول لوساكا؛

٤ - يطالب بأن يتحول يونيتا إلى حزب سياسي أصيل عن طريق تفكيك هيكله العسكري، وفي سياق التنفيذ التام لبروتوكول لوساكا يحث بقوة السلطات الأنغولية على إعادة النظر في قرارها المتعلق بوقف مشاركة أعضاء يونيتا في حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية وفي الجمعية الوطنية؛

٥ - يطلب إلى الدول الأعضاء أن تقوم على نحو كامل بتنفيذ الأحكام ذات الصلة من القرارات ٨٦٤ (١٩٩٣) المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ و ١١٢٧ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٧ و ١١٧٣ (١٩٩٨) المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨؛

٦ - يحث بقوة حكومة أنغولا، ويونيتا، ودول المنطقة على رفض الأعمال العسكرية، وعلى السعي إلى الحوار لحل الأزمة والامتناع عن اتخاذ أي خطوات قد تفاقم الحالة الراهنة؛

٧ - يكرر تأكيد تأييده للأمين العام لمشاركته الشخصية في عملية السلام، ويحث حكومة أنغولا ويونيتا على التعاون مع الممثل الخاص للأمين العام ومع المبادرات الأخرى ذات الصلة التي تقوم بها الدول الأعضاء سعيا إلى التوصل إلى حل سلمي للأزمة؛

٨ - يقرر تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، وأن يجري تقديرا للحالة العامة هناك، وأن يتخذ إجراءات بشأن مستقبل دور الأمم المتحدة في أنغولا استنادا إلى تقرير وتوصيات يقوم الأمين العام بتقديمهما في موعد لا يتجاوز ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨؛

٩ - يؤيد قرار الأمين العام بأن يوعز إلى بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا بتعديل نشر أفرادها في الميدان، حسب مقتضى الحال، لضمان سلامة وأمن أفراد البعثة، ويطالب حكومة أنغولا، وبصفة خاصة، يونيتا ضمان سلامة وحرية حركة الممثل الخاص للأمين العام وجميع أفراد الأمم المتحدة وأفراد المساعدة الإنسانية الدولية، دون قيد أو شرط، بما في ذلك القائمون على تقديم المساعدة الإنسانية؛

١٠ - يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

- - - - -